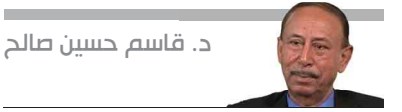




د. قاسم حسين صالح



أخطر مرحلة يمر بها رؤساء العشائر على مدى مئة عام هي التي يعيشونها الآن في زمن الطائفين، ولا يدركون أنهم في الآخر هم الخاسرون

كانت المس بيل أول من درس شخصية رؤساء العشائر العراقية علميا وعمليا. كانت تتعشى معهم في مضائهم وأصحت عنهم كل صغيرة وكبيرة بما فيها عدد الزوجات والخيول والمواشي، التي يمتلكها كل واحد، فضلا عن قيمهم وعاداتهم. وكان هذا العقل البريطاني الاستخباراتي الذي امتاز بالذكاء والدهاء يرفع تقاريره إلى الحكومة البريطانية، فتوافق عليها مع الامتتان. والإنكليز هم الذين أدخلوا شيوخ العشائر ميدان السياسة. ففي التقرير الذي رفعته المس بيل إلى لندن عام 1923، أوضحت أن أصل طبقة لحكم العراق هم شيوخ العشائر، فاشركوهم في المجالس النيابية المتعاقبة بعدد كبير زاد على ثلث أعضائها، وصاروا أصحاب ثراء وجاه واعتبار اجتماعي وسلطة يستعان بها في إدارة البلاد وضرب المعارضة السياسية.

ومع أن العشائر العراقية قامت بثورات وتمردات ضد سلطات الحكم العثماني، إلا أن أبرز دور لها هو اشتراكها في ثورة العشرين، إلى جانب رجال الدين الذين رفعوا شعار "إخراج الكافر الأجنبي من البلاد" بوجه القوات البريطانية التي دخلت العراق عام 1917. وبحسب لها أنها أسهمت من خلالها في تعميق الحس الوطني ومناهضة السيطرة الأجنبية، وإضعاف الروح الطائفية التي جعلت بغداد ساحة احتراب طائفي في فترة الحكم العثماني.

«نوري المالكي هو المسؤول الأول عن سقوط الموصل، إلا أن المحاكم في العراق لن تكون حيادية في محاكمته، ولذلك نطالب بمحاكمته في المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي».

عادل نوري نائب كردي في البرلمان العراقي

«ندعو الحكومة التونسية إلى احترام استقلال القضاء، وإلى فتح تحقيق في ملاسقات تسليم الليبي» و«وليد القليب» واحتمالات خضوع المحكمة إلى تأثيرات سياسية».

من بيان المرصد التونسي لاستقلال القضاء

شيوخ العشائر من الإنكليز إلى الطائفين

التي صارت تعرف فيما بعد بـ"مثلث الموت". وعمد صدام إلى تشكيل "شيوخ أم المعارك" كثير منهم رؤساء عشائر شيعية اشترى ذمهم بدفع هدايا مالية ومسندات وامتيازات، لقاء قيامهم بالسيطرة على أفراد عشائرتهم وأن يكونوا عيوننا للسلطة. واستجاب عدد منهم طمعا بـ"تكريم" أو دفعا لشرف. والشيء نفسه قام به الطائفون، إذ التقى رئيس الوزراء السابق، نوري المالكي، بعدد من الشيوخ قصد كسب أصوات أتباعهم في الانتخابات وتأييدهم لشخصه. ويذكر لي أحد شيوخ الناصرية أنه قبيل انتخابات 2010 زاره مقلان عن حزبين شيعيين في السلطة طلبا منه أن يمنحاه أصوات أفراد عشيرته، ولأنه لا يريد أن "يرغل" أحدهما فإنه أخبرهما بأنه سيجعل أصوات جماعته مناصفة بينهما.

بالمقابل نظمت وزارة الداخلية في اليوم نفسه مؤتمرا موسعا لرؤساء عشائر من الطائفين. ومع أنه دعا إلى تشكيل لجنة من رؤساء العشائر لتوحيد مطالب المتظاهرين، إلا أن الهدف الرئيس بالنسبة إليه هو خطب ود شيوخ عشائر ليكونوا مع الحكومة، التي قامت بتوزيع استثمارات خاصة بحيازة وحمل السلاح لأكثر من 150 من شيوخ العشائر بينهم زعماء قبائل من الأنبار ودعوتهم إلى التدخل لوقف التظاهرات. وهذا حال كل الحكومات العراقية، إنها تستميل إليها شيوخ العشائر حين تشعر بخخطر يتهددها،



«اعتبار الإضرابات يتم الدفع إليها من قبل الإرهابيين هو اتهام يسيء إلى الشفاليين، ونرفض التغطية على المشاكل التي تواجهها الحكومة بالاحتجاجات الاجتماعية».

حسين العباسي الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل

وتجزل العطاء لمن يتعاون معها، وإن عدا من الشيوخ يستجيبون حتى لو كانوا يعملون بأن الحكومة على باطل. قراءتنا السيكلوجية التاريخية تكشف صفة ثابتة في شخصية شيخ العشيرة، هي أن الحماية على وطنه لا تأخذه قدر ما تأخذه الغيرة على الشرف، بمعنى أنه يغلب قيمه العصبية ومصالح عشيرته على مصلحة الوطن، وأنها مiale إلى التباهي بما تملك من ثروة وخيول وأبقار وأغنام... ونساء. وقد توفرت الفرصة لعدد من الشيوخ أن يجمعوا بين رئاسة العشيرة والعمل كرجال أعمال. ويذكر علي علاوي في كتابه "احتلال العراق" أن بعض رؤساء العشائر اندفعوا للتعاون مع سلطة الائتلاف المؤقتة لأسباب مالية صرفة. الأخطر أن ازدواجية مواقف شيوخ العشائر يحكمها عامل التودد للسلطة للحصول على منافع وسلطة وجاه، وأن العصبية القبلية تتحكم فيهم وتكون هي الأقوى في أوقات الأزمات، وأنهم يبقون أصلاء (ينحطون عارلس) متى ما كانوا بعيدين عن السلطة.

والحقيقة التي لم ينتبه لها كثيرون أن أخطر مرحلة يمر بها رؤساء العشائر على مدى مئة عام هي التي يعيشونها الآن في زمن الطائفين، ولا يدركون أنهم في الآخر هم الخاسرون.

* رئيس الجمعية النفسية العراقية ومؤسسها

هل هناك خطة في تونس للتفويت في القطاع العام

الفردية، بينما يموت أبناء الشعب بلا حقوق. ما نبه إليه الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل يحدث في تونس اليوم. ولكن الحكومة لا تراه ثورة بل تراه خروجاً على القانون وتتعامل معه بشكل عقابي. إن التعاطي مع الملف الاجتماعي هو الأمر الوحيد الذي استعدت له الحكومة والأحزاب التي تشترك في تشكيلها. فهي أحزاب ليبرالية متفقة من حيث رؤيتها للقطاع العام الذي ترى فيه عبئاً يعطل تهاطل القروض والاستثمارات على تونس.

تزداد احتجاجات القطاع العام. وتزداد أزماته كما يحدث في النقل الجوي والنقل الحديدي. وتكتسب الحكومة مناعة ضد الخوف من التصعيد النقابي لاسيما أن العد العكسي للشروع في ما تسميه الإصلاحات المؤلمة قد بدأ، حيث أن البروتوكول الممضى مع الولايات المتحدة يقتضي ألا يتجاوز الشروع في الإصلاحات البنكية وإصلاح الاستثمار ومراجعة منظومة الدعم والتخفف من عبء القطاع العام موفى ديسمبر القادم.

* كاتب وباحث سياسي من تونس

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن 1977
أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي
رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني
مدرء التحرير
علي قاسم
مختار الدبابي
كرم نعمة
تصدر عن
Al Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
Kensington Centre
66 Hammersmith Road
London W14 8UD, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778
الإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk
www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

هذه الخيارات. ولذلك سيعيدون إنتاج نفس المناويل منتظرين نتائج مختلفة. بعد مدة قصيرة من تشكل حكومة الائتلاف الرباعي برئاسة الحبيب الصيد، قال حسين العباسي الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل، إن تونس على مشارف ثورة اجتماعية. غير أن الائتلاف الحاكم أهمل تصريح العباسي واعتبره تهويلاً. كان تقييم الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل قائماً على مؤشرات البطالة والفقر والتنمية والمقدرة الشرائية والمديونية والاستثمار. ومؤشرات اتحاد الشغل هي الأقرب إلى الواقع باعتبار انتشار هياكله في كل القطاعات وفي كل الجهات. ولكن الحكومة التونسية لم تصنع للاتحاد لنسب لم يكن واضحاً حينها، ولكنه بدأ يتضح شيئاً فشيئاً ومفاده أن الحكومة لا تملك رؤية اجتماعية لمشاكل تونس بل تملك رؤية ليبرالية مغايرة تماماً للاتحاد. المفارقة التي لم يفهمها التونسيون هي أن كل الحكومات التي تداولت على حكم تونس بعد 14 يناير 2011 كانت رؤاها متعارضة مع اتحاد الشغل ولا تختلف عن رؤى بن علي. التونسيون يتساءلون لماذا يطالبون بالتنمية وبالعدالة الاجتماعية والعدالة الجنائية وبالتوزيع العادل للثروة وتأتيهم في كل مرة حكومة تعتمد الاقتراض، وتلهث وراء الاستثمار الخارجي بأي ثمن، وتندد بصندوق الدعم، وتعلن أن التشغيل ليس من مهام الدولة، وتحافظ على الوضع التنموي القائم ولا تلمس منظومة الجباية وترى أمامها ميلاد الأثرياء وتكدس الثروات

تونس: «عملية القليب» والدولة المهزومة

تندرج في سياق مراجعة لمسار الدبلوماسية التونسية في الملف الليبي ونقد ذاتي لمسلكية عرجاء قوامها الاعتراف بـ"سلطة الأمر الواقع". ذلك أن سلطة الأمر الواقع لا تصنع التسريعية السياسية والدبلوماسية، فلا سيطرة ميليشيات الحوثيين على صنعاء منحتهم شرعية الدولة ولا خروج هادي من صنعاء أفقده السلطة، ولا سيطرة داعش على نصف العراق وسوريا استطعت مشروعية للعمل الإرهابي، ولا استيلاء الكيان الصهيوني على فلسطين يفرغ لإسرائيل شرعية الدولة.

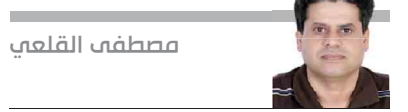
الآن تستكنه تونس حقيقة ميليشيات طرابلس، فهم ولئن تسربلوا بغطاء حق انتخابي إلا أنهم أقرب من العصابات منهم إلى السلطة المنظمة، واستمرار الدبلوماسية التونسية في طرابلس كان سيفيد الميليشيات ويضر بالدولة، ذلك أن الميليشيات اضطرت السلطات التونسية إلى التعامل معها وفق منطق العصابات. في كل صفقة تبادل هناك يد عليا وأخرى سفلى، على تونس أن تعرف قوانين التفاوض وملاسات المقايضات دون سقوط في التنازلات السريعة والمؤلمة. على تونس أن تترك المستوى الضحل في إدارة الأزمة سيمقل عامل تشجيع للدواعش المتربصين بتونس من جبالها وصحاريها.

* كاتب ومحلل سياسي تونسي

الاستثمارات والقطاع العام ومنظومة الدعم العمومي، بينما تضخ الولايات المتحدة بعد استيلاء تونس للإصلاحات قرصاً بقيمة 500 مليار دولار لتونس. مقابل ذلك تنال تونس صفة الحليف غير العضو في حلف الناتو. هذا السرد له خلاصتان: الأولى أن ما فشل فيه السبسي منفرداً عام 2011 والغنوشي منفرداً عام 2012، يحاولان النجاح فيه متحالفتين سنة 2015 لاسيما أنهما كانا متنافرين قبل ذلك، والثانية أن حركة نداء تونس وحركة النهضة متفقتان حول الرؤية الليبرالية، متضامنتان في الموقف من الأطراف السياسية والاجتماعية المعارضة لهذه الرؤية وهي الاتحاد العام التونسي للشغل والجهة الشعبية.

وكل مظاهر التوتر الاجتماعي التي تعيشها تونس اليوم ليست سوى نتيجة لهذا التضامن بين النهضة والنداء. فخلافهما الأيديولوجي الذي اداراه بإحكام معا ضمن الحملة الانتخابية عبر منهج التصويت المفيد، لم يؤثر في وفاقهما في الرؤية الليبرالية التي دعتهما للتخالف والتشارك في الحكم بعد انتخابات 2014. نعم الاقتصادي تغلب على الأيديولوجي، ولكن المشكلة كون المشروع الذي يطرحه السبسي والغنوشي وحليفاهما حزباً أفاق تونس والاتحاد الوطني الحر لا يطمئن الشعب التونسي ولا قواه الاجتماعية. فهذا المشروع لا يكرر فقط خيارات النظام القديم بل إنه يمارسها مضاعفة. والفكرة التي يتكى عليها حكام تونس الجدد ليست في الخيارات التي اختارها نظام بن علي بل في فساد إدارة

لما كان الباجي قايد السبسي رئيساً للحكومة التونسية حل ضيفا على مجموعة الثمانية الكبار في يونيو 2011 في دوفيل الفرنسية. وطلب تمويلًا بقيمة 8 مليار دولار يحتاجها الاقتصاد التونسي للنهوض مقابل إصلاحات وشروط. ولكن الاتحاد العام التونسي للشغل والأحزاب اليسارية تصدّت للمشروع وأسقطته باعتبار أنها رأت فيه رهنا لتونس وتهديدا لسيادتها ولما خلفت "الترويكا" السبسي في الحكم، زار راشد الغنوشي بروكسل ضيفا على المانحين الكبار منتصف 2012 وطلب أوروبا بإنشاء مشروع تمويلي في تونس شبيه بمشروع مارشال. أعجبت الفكرة أوروبا حتى أنها، رغم التقديرات السلبية للاقتصاد التونسي، منحت حمادي الجبالي، رئيس الحكومة التونسية آنذاك، صفة الشريك المتميز للاتحاد الأوروبي. ولكن الفكرة ماتت في المهمل ولم يتم تفعيل اتفاقية الشريك المتميز بين الاتحاد الأوروبي وتونس، بعد أن أغرقت الترويكا، وحركة النهضة أساسا، نفسها في لعبة التشنج والأصولية التي سمحت بزرع الإرهاب في أرض تونس. في أواخر مايو 2015 زار الرئيس التونسي الباجي قايد السبسي الولايات المتحدة الأميركية وكان الغنوشي رئيس حركة النهضة هو آخر من التقاه السبسي قبل سفره. وعاد رئيس الجمهورية محملاً ببروتوكول شامل مع الولايات المتحدة يتضمن مشروعا اقتصاديا تتولى تونس بموجبه إجراء ما يملئ عليها من إصلاحات في الجباية والبنوك العمومية ومجلة



مصطفى القلبي

حركة نداء تونس وحركة النهضة متضامنتان في الموقف من الأطراف السياسية والاجتماعية المعارضة لهذه الرؤية أو المتوجسة منها

أسقطت عملية وليد القليب بين السلطات التونسية وميليشيات فجر ليبيا المقولة الإخوانية المتمثلة في أن "القوات التابعة للمؤتمر الوطني" تمثل خط الدفاع عن تونس في وجه تنظيم داعش الذي بات يسيطر على كامل سرت، وأثبتت أن الدولة التونسية تقف أمام خيارين أحلاهما مر، إما دولة الميليشيات شبه الإرهابية في طرابلس، أو دولة الميليشيات الإرهابية في مسقط رأس العقيد القذافي.

الخطير في عملية وليد القليب، التي انتهت بصفقة تبادل تقضي بالإفراج عنه مقابل إطلاق سراح طاقم الدبلوماسية التونسية في طرابلس، إثبات أن الدولة التونسية لا تمتلك أساسيات المناورة السياسية والإعلامية، ولم تكتشف بعد أوراق الضغط الإقليمية والدولية على الميليشيات اللبية رغم حالة التشابك الحدودي والأمني والعسكري والاقتصادي القائم مع ليبيا. الغريب أن تونس لم تسع إلى توظيف العلاقات الدبلوماسية الجيدة مع قطر، التي حل وزير خارجيتها مؤخرًا في تونس، في ملف الدبلوماسيةيين المختطفين ولم تطرق بوابة تركيا التي تقدم الدعم اللوجستي والمادي والإعلامي للمؤتمر الوطني، وبقيت تعالج ملف المختطفين انطلاقًا من لجنة وزارية ضيقة لا تدرك سبل التفاوض مع الميليشيات ولا مسلكيات الضغط على العصابات المسلحة.



أمين بن مسعود

في كل صفقة تبادل هناك يد عليا وأخرى سفلى، على تونس أن تعرف قوانين التفاوض وملاسات المقايضات دون سقوط في التنازلات السريعة والمؤلمة

المشاركة والتعليق:
opinion@alarab.co.uk